

سوريا : الثورة الشعبية تدخل عامها الثاني المنظمة تجدد مساندتها للمطالب المشروعة للثورة وتحمل المجتمعين العربي والدولي مسؤولية الدماء النازفة

aohr.net/portal



المنظمة
العربية لحقوق
الإنسان

القاهرة في 15 مارس/آذار 2012

في مناسبة دخول الثورة الشعبية المجيدة في سوريا عامها الثاني، تجدد المنظمة العربية لحقوق الإنسان مساندتها للمطالب الشعبية المشروعة للشعب السوري في تقرير نظام حكمه ونيل حقوقه في الديمقراطية والكرامة والإنصاف.

وتجدد المنظمة كذلك إدانتها للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والفضاعات التي ارتكبتها النظام القمعي السوري والتي يقع العديد بين الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وتشدد على أهمية إجراء تحقيق مستقل في هذه الفضاعات وضمان محاسبة الجناة ومنع إفلاتهم من العقاب.

وتحمل المنظمة مجدداً المسؤولية للمجتمعين العربي والدولي الذين فشلا حتى الآن في التدخل الجدي الفعال لوقف نزيف الدماء وتمكين الشعب السوري من نيل حريته.

وخلال متابعتها اليومية للجرائم والفضاعات المرتكبة في سوريا، فقد وثقت المنظمة مع غيرها من جماعات حقوق الإنسان سقوط قرابة العشرة آلاف شهيد، غالبيتهم من المدنيين الأبرياء الذين سقطوا خلال التظاهرات الاحتجاجية أو خلال القصف بالأسلحة الثقيلة للمناطق السكنية بدعوى ملاحقة عصابات ومسلحين.

كما وثقت اختفاء أكثر من خمسة آلاف شخص، والذين يعتقد أن أغلبهم في عداد الشهداء، وقد وثقت مصادر المنظمة الميدانية مساء الإثنين الماضي تكديس أكثر من 1150 جثماً لمدينين في المستشفى العسكري شمال غربي حمص، فيما يبدو أنه جاء ضمن محاولة لإخفاء عمليات قتل جماعي وإعدامات ميدانية في بابا عمرو وتليسة والرستن وتلكلخ.

كذلك وثقت المنظمة احتجاج ما لا يقل عن عشرة آلاف مواطن حالياً في أنحاء عدة في البلاد، من بين أكثر من خمسين ألفاً جرى احتجازهم خلال العام الأول من الثورة.

وتناشد المنظمة مجدداً الحكومات العربية والدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي، بالعمل معاً لضمان وقف نزيف الدماء فوراً في سوريا، واتخاذ التدابير العاجلة لوقف الهجمات التي تتعرض لها مناطق عدة، وخاصة في حمص وإدلب وحماة، والتي تشكل تصعيداً خطيراً، يحمل على الاعتقاد بأن النظام القمعي يقوم بالعمل وفق جدول زمني لسحق الثورة الشعبية في العديد من مراكزها الأساسية، انتهازاً للتخبط العربي والدولي إزاء سبل التعامل مع الوضع في سوريا.

وتحذر المنظمة من التدهور الحاد في الأوضاع المعيشية والإنسانية في العديد من مناطق سوريا، وخاصة في حمص وإدلب وحماة وريف دمشق ودرعا، والذي ترتب على اتباع القوات النظامية السورية نهج الحصار والعقاب الجماعي على تلك المناطق وجوارها الجغرافي، وفرضها القيود على دخول المساعدات الإنسانية والحد من حرية وصول طواقم الإغاثة العربية والدولية.

وتدعو المنظمة الدول الأعضاء في مجلس الأمن بسرعة اتخاذ قرار يضمن حرية تدفق المساعدات الإنسانية ودخول طواقم الإغاثة وضمان وصول المساعدات لمستحقيها.

* * *